

# أثر الطاقات المتجددة كمورد اقتصادي مستدام في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لمجموعة من الدول الأوروبية باستخدام بيانات بانل "٢٠٠٠-٢٠٢٠"

بقا، حنان، و عويني، سمير. (٢٠٢٢). أثر الطاقات المتجددة كمورد اقتصادي مستدام في تحقيق النمو الاقتصادي:  
دراسة قياسية لمجموعة من الدول الأوروبية باستخدام بيانات بانل "٢٠٠٠-٢٠٢٠". مجلة اقتصاد المال والأعمال،  
مج ٧، ع ٢، ١٢٩ - ١٤٢. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1319699>

Prepared by



إعداد

ناصر بن سلمه

يتّضح من النص أنّ الدراسة قدّمت نتائج اختبار هوسمان ثم خلصت سريعًا إلى أنّ نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب، مستندة إلى دلالة القيمة الاحتمالية التي تقلّ عن ٥.٠٠٠. ورغم أنّ هذا الطرح يعكس التزامًا بالشروط الإحصائية الأساسية، إلا أن الدراسة لم توفرّ للقارئ أي جداول توضح معاملات النماذج الثلاثة (الثابتة، العشوائية، المجمّعة)، كما لم تُعرض تفاصيل الفروق بين النماذج أو قيم المؤشرات التشخيصية. وبالتالي، فإن وضوح النتائج ظلّ محدودًا؛ إذ لم يُدعّم الإعلان عن النموذج الملائم بتفسير نظري أو منهجي يبرّر سبب تفوّق نموذج التأثيرات الثابتة في سياق بيانات أوروبية تمتد على عشرين سنة.

واكتفت الدراسة بذكر أنّ الاستهلاك الطاقوي المتجدد يؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي. غير أنّ هذا الاستنتاج جاء تقريرياً ومختصراً إلى حدّ يُضعف قيمته العلمية. فلم تبين الدراسة حجم التأثير، ولم تُجرِ مقارنة بين الدول الأربع، ولم توضّح ما إذا كانت الفروق في البنى الاقتصادية أو في سياسات الطاقة قد أسهمت في اختلاف قوة العلاقة. كما غاب النقاش المتعلق باحتمالية وجود متغيرات متداخلة أو إشكالات سببية، خاصة أنّ بيانات بانل على مدى طويل قد تُظهر حساسية كبيرة للمتغيرات غير المرصودة.

. رغم أن الدراسة أعلنت النتائج بطريقة مباشرة وسهلة الفهم في ظاهرها، إلا أنّ العرض جاء مختزلاً وغير مدعوم بالتحليل الكمي أو المقارنات الضرورية، مما يحدّ من القدرة على تقييم قوة النتائج وعمقها. كانت النتائج بحاجة إلى مزيد من التفصيل، وإلى ربط أوضح بين المخرجات الإحصائية والتفسير الاقتصادي، ليصبح العرض أكثر اكتمالاً وانسجاماً مع المعايير البحثية الصارمة

يُلاحظ عند مراجعة تفسير النتائج في الدراسة أنّ الربط بين المخرجات الإحصائية من جهة، وأهداف الدراسة المعلنة من جهة أخرى، جاء محدودًا وغير مكتمل من الناحية التحليلية. فعلى الرغم من أنّ الهدف الرئيس هو اختبار أثر الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي، اكتفت الدراسة بالإعلان عن أنّ نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب، ثم التأكيد على وجود أثر طردي معنوي، دون أن تُقدّم تفسيرًا اقتصاديًا يوضح الكيفية التي تُسهم بها الطاقات المتجددة في تعزيز نصيب الفرد من الناتج. هذا الطرح التقريري المختصر يحول تفسير النتائج إلى عملية وصفية، لا إلى قراءة تحليلية تربط بين منهجية التقدير، وطبيعة المتغيرات، وخصوصية السياق الأوروبي. وبالتالي، فإن التفسير ورغم اتساقه الظاهري مع الهدف، إلا أنّه لم يرقَ إلى مستوى التفصيل التحليلي الذي يتطلبه تحقيق انسجام منهجي عميق بين السؤال البحثي والنتائج المستخلصة..

كما أنّ الربط بين النتائج وفرضيات الدراسة جاء بدوره ربطاً شكلياً أكثر منه علمياً معمقاً؛ إذ إنّ الدراسة أثبتت وجود أثر طردي ومعنوي، وهو ما يتوافق نصياً مع الفرضيتين المعلنتين، لكن من دون مناقشة قوة العلاقة أو تفسير الاختلافات بين الدول أو تحليل أي عوامل وسيطة قد تؤثر في مسار النتائج. لم تقدّم الدراسة مناقشة نقدية تُظهر كيف تدعم النتائج الفرضيات أو تنقضها، ولم تُبرز حدود النماذج الإحصائية التي اعتمدت عليها أو احتمالية وجود متغيرات متداخلة. وهكذا، فإن التفسير جاء منسجماً مع الفرضيات في حدوده الدنيا، لكنه افتقر إلى الربط العلمي المتين الذي يُبرز مدى صلاحية تلك الفرضيات في تفسير الواقع الاقتصادي محل الدراسة.

تُظهر قراءة النتائج أنّ الدراسة لم تُبالغ صراحة في استنتاجاتها، إذ التزمت بعرض مباشر مفاده وجود أثر طردي معنوي لاستخدام الطاقات المتجددة على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهو استنتاج يستند بالفعل إلى المخرجات الإحصائية المعلنة. غير أنّ هذا الالتزام بالمباشرة لم يُرافقه أي توسّع تفسيري أو تعميم واسع، ما يعني أن الدراسة تجنّبت التضخيم اللفظي أو الادعاءات غير المدعومة بالأدلة. ومع ذلك، فإن غياب التفاصيل الكمية، وغياب تقديم معاملات التأثير أو حجمها، يجعل الاستنتاج يبدو مقتضبًا إلى حدّ يقلل من قوّته العلمية، لكنه لا يجعله متضخمًا أو مبالغًا فيه..

إلا أنه يمكن القول إن الدراسة اقتربت من التعميم غير المباشر من خلال تقديم النتيجة وكأنها صالحة على مستوى كل الدول الأوروبية الأربع دون مناقشة الفروق الهيكلية بينها أو فحص تباين الأثر عبر الزمن. فالإكتفاء بذكر "وجود أثر طردي معنوي" دون تحليل تفصيلي لمسارات كل دولة قد يشكل تعميمًا ضمنيًا مبنيًا على متوسطات بابل، وليس على تحليل تفاضليٍّ معمق. ورغم أنّ هذا ليس تضخيمًا صريحًا، إلا أنه يكشف عن نقص في الحذر التحليلي، وكان من الضروري الإشارة إلى حدود النموذج وإمكانية اختلاف الأثر بين الدول لتجنّب أي انزلاق نحو استنتاجات أوسع مما تسمح به البيانات المتاحة.

## الربط بين نتائج الدراسة والأدبيات السابقة

تُظهر الدراسة - وفق المتاح من نصوصها - أنّ عملية مقارنة النتائج بالدراسات السابقة جاءت محدودة وغير كافية، إذ لم تُقدّم تحليلاً منهجياً يربط بين نتائجها ونتائج الأدبيات السابقة بشكل مباشر. فبالرغم من استعراض مجموعة من الدراسات في القسم النظري، لم تُخصّص مساحة في قسم النتائج لتوضيح مدى توافق النتائج الحالية مع الاتجاهات البحثية السائدة حول أثر الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي، ولم تُعرض أمثلة محددة من الدراسات التي تتفق أو تختلف معها. هذا الغياب يجعل المقارنة شكلية وغير مستوفية للمعايير العلمية التي تقتضي دمج النتائج الجديدة ضمن سياق أدبيات الموضوع، وخصوصاً أنّ العديد من الدراسات السابقة تناولت العلاقة نفسها في سياقات مختلفة..

## الربط بين نتائج الدراسة والأدبيات السابقة

كما أن الدراسة لم تُفسّر أسباب التشابه أو الاختلاف المحتمل بين نتائجها ونتائج البحوث السابقة، وهو عنصر أساسي في المقارنة السليمة. فبالنظر إلى أن عيّنة الدراسة تتكوّن من أربع دول أوروبية ذات هياكل اقتصادية متقدمة، كان من المهم توضيح ما إذا كانت طبيعة هذه الاقتصادات أو سياساتها البيئية والطاقة تفسّر أي انحراف أو تطابق في النتائج مقارنة بالدراسات التي أجريت في دول نامية أو مختلطة. غياب هذا التفسير يُضعف القيمة التحليلية للمقارنة، ويجعل القارئ غير قادر على تقييم موقع الدراسة داخل المسار البحثي العام. وبذلك، يمكن القول إن مقارنة النتائج بالدراسات السابقة لم تُنفذ بالشكل العلمي المطلوب، ولم تُدعم بتفسير كافٍ للاختلافات المحتملة..

## استناد التوصيات إلى النتائج الفعلية للدراسة

تُظهر النتائج المتاحة في المستند أنّ التوصيات قد بُنيت بالفعل على أساس ما توصّلت إليه الدراسة من نتائج، لكن هذا البناء جاء في حدود دنيا، ويفتقر إلى الربط التحليلي المباشر بين كل توصية والنتائج الإحصائية. فعلى مستوى المضمون، تتجه التوصيات نحو تعزيز سياسات الطاقة المستدامة، وتحسين بيئة الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة، وخلق فرص عمل، وهي جميعها مخرجات منطقية تنسجم مع النتيجة الأساسية التي أثبتت وجود أثر طردي معنوي للطاقة المتجددة على النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، أوصت الدراسة بـ «وضع خطط واستراتيجيات للطاقة المستدامة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار»، وهي توصية تستند بوضوح إلى ما أظهرته النماذج من أهمية الإنتاج الطاقوي المتجدد في دعم النمو.

## استناد التوصيات إلى النتائج الفعلية للدراسة

غير أنّ الطابع النقدي يكشف أنّ هذا الارتباط بين النتائج والتوصيات ظلّ عامًّا وغير مدعوم بتفصيل كافٍ. فالتوصيات لم تُبيّن كيف يقود «الأثر الطردي» الذي أثبتته الدراسة إلى ضرورة صياغة هذه السياسات دون غيرها، ولم تفسّر لماذا تُعد هذه الآليات تحديدًا هي الأكثر انسجامًا مع النتائج. كما أن توصيات مثل «المساهمة في تقليل الطلب على الطاقة التقليدية وتحسين المستوى المعيشي» جاءت بصيغة عامة لا ترتبط مباشرة بالمخرجات الإحصائية، ما يجعل التوصيات منطقية في مضمونها، لكنها غير مُحكمة الربط منهجيًّا بالنتائج الفعلية للدراسة. وبذلك، يمكن القول إن التوصيات قائمة على النتائج، لكنها تحتاج إلى تعميق في الربط والتحليل لضمان اتساق أكاديمي أقوى.

## واقعية التوصيات وتوافقها مع بيئة التطبيق

عند فحص التوصيات الواردة في الدراسة يتبين أنها قابلة للتطبيق من حيث المبدأ، لكنها تفتقر إلى التحديد والآليات التنفيذية التي تجعلها قابلة للتطبيق فعلياً في سياق الاقتصادات الأوروبية محل الدراسة. فالتوصيات تدعو إلى وضع خطط واستراتيجيات للطاقة المستدامة، وتحسين بيئة الاستثمار، وخلق فرص عمل، وهي توصيات واقعية من حيث المضمون لأنها تتماشى مع السياسات المتبعة في الدول المتقدمة وتنسجم مع التوجهات الأوروبية نحو الانتقال الطاقوي. غير أنها صيغت بصيغة عامة لا تُحدّد الجهات المسؤولة، ولا الأدوات المؤسسية، ولا الإطار الزمني، مما يجعل قابليتها للتطبيق مشروطة بمدى توفر آليات واضحة تعتمد عليها الحكومات..

## واقعية التوصيات وتوافقها مع بيئة التطبيق

إضافة إلى ذلك، فإن توصيات مثل تحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة أو خلق فرص عمل تعدّ بطبيعتها توصيات ذات سقف عالٍ من العمومية، ولا يمكن ترجمتها مباشرة إلى إجراءات دون تحليل أعمق للبُنى الاقتصادية، أو تقييم للموارد المالية والبشرية، أو معالجة للعوائق التشريعية. كما لم تُظهر الدراسة كيف يمكن لكل دولة من الدول الأربع الاستفادة من هذه التوصيات في ضوء اختلاف هياكلها الاقتصادية ودرجات اعتمادها على الطاقة المتجددة. لذلك، ورغم أن التوصيات منطقية ومتناغمة مع الاتجاه العام للنتائج، إلا أنّ قابليتها للتطبيق الفعلي تتطلب مزيدًا من التفصيل والتخصيص، وربطًا أقوى بالبنية المؤسسية والسياسات الفعلية للدول محل الدراسة.



# Thank You